العرب
الخميس 2020/05/07
السنة 42 العدد 11695

# النهضة تشن حملة ترهيب ضد معارضين طالبوا بإسقاط النظام

## حملة اعتقالات تطال مدونين تونسيين انتقدوا أداء الحركة الإسلامية

باتت قدرة رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي على إدارة المؤسسة التشريعية وما يناط بعهدتها من مهام محل تشكيك بعد تضارب المواقف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في عدد من الملفات خاصة الإقليمية منها، ما ساهم في إرباك العمل الحكومي ودفع أطراف عدة إلى المناداة بحل البرلمان وإسقاط النظام برمته.

الجمعي قاسمي

تونس – أربكت دعوات لإسقاط النظام وحل البرلمان التونسي تداولتها بكثرة صفحات التواصل الاجتماعي أجندات حركة النهضة الإسلامية التي سارعت إلى اتهام معارضيها السياسيين بالوقوف وراءها على الرغم من عفويتها وعدم تمترس أي حزب سياسي خلفها.

وصعّدت الحركة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، من حدة خطابها الموجه ضد مختلف القوى المدنية في البلاد، وسط ضجيج مُتصاعد أملته أجندات سياسية تتباين وتتشكل على وقع تضارب المصالح على مسرح الأحداث المحلية والإقليمية والدولية بملفاتها المتفاوتة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكذلك أمنيا وعسكريا.

وشنّت الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، حملة على كل من يخالفها الرأي، منذ فشلها قبل نحو أسبوع، في تمرير مشروعي اتفاقيتين مع أنقرة والدوحة، في البرلمان الذي يرأسه الغنوشي، تبين أنهما يستهدفان تحويل تونس إلى حديقة خلفية للمشروع الإخواني التركي-القطري في المنطقة.

صراع أجندات بين البرلمان والسلطة

جيلاني الهمامي

لا أستغرب مطالبة النهضة بسجني من أجل تدوينة مخالفة لرأيها

ناجي البغوري

حكومة إلياس الفخفاخ باتت تخضع لمجلس شورى حركة النهضة

وتخذت تلك الحملة أشكالا مُختلفة، ترافقت مع تحركات ضاغطة في كل الاتجاهات، حيث تواصلت تحت عناوين مُتعددة سعت من خلالها إلى البحث عن أوراق ضغط جديدة، في مسعى لتوسيع مساحات نفوذها، وتكريس سطوتها على البلاد، مستفيدة من المتغيرات والتحولات التي أفرزتها جائحة كورونا.

وتكشف مواقف وتصريحات مسؤولي هذه الحركة، التي تتالت خلال اليومين الماضيين، بلغة تم فيها استحضار خطاب المؤامرة، وخطر الحرب الأهلية، لتبرير مفردات التهديد، وعبارات الوعيد التي تخللتها، إذ وجدت الحركة في الكمامات التي فرضتها جائحة كورونا، فرصة لمحاولة تكميم أفواه الرافضين لمشروعها.

ووصلت تهديدات حركة النهضة إلى درجة أن نورالدين البحيري، رئيس كتلتها النيابية بالبرلمان، لم يتردد في القول في تصريحات إذاعية "ما دواء الفم الأبخر إلا السواك الحار.. "، وذلك في الوقت الذي ضجت فيه الصفحات الفيسبوكية التي تتحكم فيها هذه الحركة بسلسلة لا تنتهي من الاتهامات الخطيرة لمجمل القوى الرافضة للمشروع الإخواني.

ورد جيلاني الهمامي، الناطق الرسمي باسم حزب العمال التونسي، على هذا التهديد بالقول في تدوينة له "لا أستغرب مطالبة نورالدين البحيري بسجني من أجل تدوينة عبرت فيها عن رأي سياسي يخالفه، فالشيء من مأتاه لا يستغرب".

ويتضح من خلال تلك الاتهامات، أن حركة النهضة انتقلت بسرعة من دائرة الوعيد والتهديد، إلى مربع تسخير كل طاقاتها وإمكانياتها لتوظيف أجهزة الدولة التي اخترقتها لتحقيق مرادها عبر اتهام من يُخالفها الرأي بـ"بث الفوضى والبلبلة في البلاد"، بما يمكنها من فرض سطوتها على خصومها بمختلف الأدوات المتاحة.

وأعلن في هذا السياق، محسن الدالي رئيس وحدة الإعلام والاتصال بالمحكمة الابتدائية بتونس، أن النيابة العامة "تعهدت بعدد من الدعوات التحريضية ضد مؤسسات الدولة القائمة، وبث البلبلة على سير عملها".

وأشار في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء التونسية الرسمية، مساء الثلاثاء، إلى أن النيابة العامة "عهدت لفرق أمنية مُختصة للبحث في هذه الدعوات التي وردت على شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك في انتظار اتخاذ القرارات المناسبة تبعا لتلك الأبحاث".

وقال ناشطون سياسيون أن أجهزة الأمن شنت حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من المدونين، وخاصة منهم الذين وجهوا انتقادات لحركة النهضة الإسلامية، ولرئيسها راشد الغنوشي. وأثار هذا التطور المفاجئ استغراب واستياء مختلف القوى السياسية، بالنظر إلى توقيته الذي جاء مباشرة بعد بيان مشحون بالاتهامات صادر عن مجلس شورى حركة النهضة، ترافق مع دعوات لعدد من النواب المحسوبين عليها، إلى فتح تحقيق عاجل في هذا الموضوع.

وكان مجلس شورى حركة النهضة قد ندد بشدة بما وصفه "استهداف رئيس مجلس البرلمان، راشد الغنوشي"، وبـ"المحاولة اليائسة لإرباك المسار الديمقراطي وتعطيل عمل مؤسسات الدولة"، داعيا في نفس الوقت إلى إبعاد قطاع الإعلام عن "سطوة الأجندات السياسية والأيديولوجيا، ومراكز التأثير المالي المحلي والدولي"، على حد تعبيره.

وأمام هذه المغالطات التي تؤكد تعامل حركة النهضة في كافة مواقفها وسياساتها انطلاقا من منظور نفعي، لم يتردد نقيب الصحافيين، ناجي البغوري في القول إن "حكومة إلياس الفخفاخ تخضع لمجلس شورى حركة النهضة"، مُعتبرا في تدوينة له أن "اعتقال المدونة أمنة الشرقي فضيحة دولة ومؤشر خطير لعودة سياسة القمع وتكميم الأفواه".

وقبل ذلك، اعتبر النائب البرلماني، منجي الرحوي، أنه "كان من الأجدر على حركة النهضة قبل إصدار بيان من هذا القبيل أن تعيد حساباتها في ما يتعلق بأدائها البرلماني الذي أصبح يمثل عبئا على الشعب التونسي، وأن تراجع العمل البرلماني".

وتكشف ردود الفعل هذه، مدى خطورة هذا السلوك الذي يعطي بعدا آخر حول استغلال حركة النهضة لأزمة جائحة كورونا وتوظيفها من أجل إقصاء خصومها والتضييق عليهم بمختلف الأدوات المتاحة، في مسعى لفرض إرادتها لاحتكار القرار السياسي، حتى يتسنى لها إحكام سيطرتها على مجمل الوضع في البلاد.

# الجزائر تختبر حماسة الحراك بطرح مسودة دستور جديد

صابر بليدي

الجزائر – ضخّ الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، أنفاسا جديدة في أوصال الطبقة السياسية والحزبية، بعدما خنقتها جائحة كورونا خلال الأسابيع الأخيرة، وذلك بالإعلان عن انتخابات برلمانية ومحلية مبكرة قبل نهاية العام الجاري، وطرح مسودة الدستور للنقاش.

والتزم تبون بطرح مسودة الدستور الجديد للنقاش بداية الأسبوع القادم، رغم الأوضاع الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد، بفعل تفشي وباء كورونا، والجدل القائم حول مخطط للسلطة يستهدف كتم الأصوات وتبديد أوصال الحراك الشعبي قبل أي عودة مرتقبة للحياة العادية.

ورغم دخول الطبقة السياسية والحزبية في حجر سياسي منذ عدة أسابيع، إلا أن الرئيس ينوي الدفع بمسودة الدستور إلى المقار المركزية للأحزاب ولوسائل الإعلام بداية من الأسبوع الداخل، وسط جدل ومخاوف بشأن مستقبل البلاد في ما يتعلق بمجال الحريات بسبب القبضة الأمنية التي تنتهجها سلطة العهد الجديد، في حق ناشطين سياسيين وصحافيين يغردون خارج سرب السلطة.

ورغم اعتماد الرجل الأول في النظام السياسي الحاكم بالبلاد، على البرلمان المطعون في شرعيته والذي يعد من بين موروثات عهد بوتفليقة، في تمرير عدة نصوص تشريعية مثيرة للجدل، إلا أنه شدد في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية، على ضرورة "مرور البلاد إلى مؤسسات جديدة قبل نهاية العام الجاري".

ويبدو أن رهان الرئيس الجزائري، على تنظيم انتخابات برلمانية ومحلية مبكرة قبل نهاية ديسمبر القادم، يشوبه الكثير من الشك، بسبب الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد بسبب تفشي وباء كورونا، وغموض مآلات الحراك الشعبي الذي أعلن عن تعليق احتجاجاته السياسية خلال الأسابيع الماضية، لكنه توعد بالعودة إلى الشارع بغية تحقيق مطالبه الأساسية.

ولا زالت الطبقة السياسية والحزبية تلتزم الصمت تجاه العروض التي يلوح بها رئيس الجمهورية لأسباب مختلفة ومتنوعة، ففيها المتربص كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب الإخوانية التي لم تمانع في الانخراط مجددا في المسار السياسي المنتهج من طرف السلطة، وبين أحزاب وطنية (قومية) تمر بظروف نظامية استثنائية نتيجة أوضاعها الهيكلية الداخلية وغياب مؤسسات قيادية لديها، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، فضلا عن فعاليات الحراك الشعبي.

ولم يتورع تبون في التلويح بورقة المؤامرة من أجل دغدغة مشاعر الطبقة السياسية واللعب على أوتار حساسة لكسب مؤيدين جددا له من النخب السياسية، إلا أن أثار مفعول معاكس للحملة الدعائية لنظرية المؤامرة تكون قد ترسمت على أيدي منظمات وهيئات حقوقية انتقدت بشدة حملة القمع التي تطال ناشطين سياسيين وإعلاميين.

وكانت السلطات الأمنية قد أوقفت مؤخرا ناشطين في بلدة تيميمون في أقصى جنوبي البلاد، وهما ياسر قاديري وسيدي موسى أحمد، وتم إحالتهما على القضاء الذي أودعهما السجن المؤقت، بالموازاة مع موجة جدل صاخب حول ما بات يعرف بـ"إفراط السلطة غير المبرر في استعمال السجن المؤقت لكتم أصوات المعارضين"، حيث تواصلت وتيرة الاعتقالات بشكل لافت خلال الأسابيع الأخيرة، كما لم يتوان الرئيس من اتهام صحافي مسجون بـ"التخابر" مع جهات أجنبية.

وفيما سارع فريق دفاع الصحافي خالد درارني، إلى إصدار بيان انتقد فيه تصريحات رئيس الجمهورية، على خلفية ما وصفوه بـ"التأثير على سرية التحقيق وعلى الحكم المنتظر، وعلى توجيه اتهام لم يرد على لسان النيابة العامة"، إلا أن دوائر موالية للسلطة استغربت بيان الفريق، باعتبار أن "الرئيس لم يشر بالاسم للصحافي المذكور"، وتساءلت "لماذا لا تكون إشارته لصحافيين آخرين مسجونين أيضا في الظرف الراهن".

سفيان جيلالي

إذا أردنا تغيير نظام سياسي يتعين علينا تغيير آليات الحكم

ولفت سفيان جيلالي رئيس حزب جيل جديد المعارض، إلى أنه "إذا أردنا تغيير نظام سياسي حكم لمدة 20 سنة، منطقيا يتعين علينا تغيير آليات الحكم الخاصة به، من خلال بعث إصلاحات كبيرة تمس المفاصل الأساسية في الدولة كفرض عدالة مستقلة عن الجهاز التنفيذي وإعادة النظر في صلاحيات المؤسسات، ودون ذلك لا يمكننا أن نقول إن هنالك بوادر جزائر جديدة يتطلع إليها الجميع".

وأضاف جيلالي "حتى يمكننا الانتقال بحراك الشارع إلى قوامة المؤسسات، لابد من توافر وسائل جدية تعبر عن الديمقراطية الحقيقية، واذا كان العالم اليوم يعيش صراعا كبيرا بحكم لعبة المصالح والإيديولوجيا، والجزائر ليست بمعزل عن العالم أو في مأمن تام عنه، فإن هذا لا يعني أن نبقى رهائن هواجس المؤامرة، الأهم هو أن نقدر قيمة سيادة هذا الوطن"، وهو تلميح مبطن إلى التوظيف المفرط لنظرية المؤامرة من طرف السلطة من أجل تصفية خصومها السياسيين.

# حسابات خارجية تعرقل تعيين مبعوث أممي إلى ليبيا

نيويورك – يواجه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، صعوبة كبيرة في تسمية مبعوثه إلى ليبيا، منذ استقالة غسان سلامة، قبل أكثر من شهرين، وهو ما يكشف الصراع الدولي المحتدم حول الشخصية التي ستتولى إدارة المهمة، فضلا عن تجاوز الملف الليبي النزاع الداخلي على السلطة وارتباطه بالتدخلات الخارجية.

ومع احتدام المعارك بين الأطراف المتنازعة، تزداد صعوبة اختيار مبعوث جديد يحظى بإجماع الأطراف المحلية والدولية.

وتداولت الأمم المتحدة أسماء عديدة لخلافة الدبلوماسي اللبناني سلامة، الذي تعذّرت عليه مواصلة مهامه لأسباب وصفها بالصحية، بعد أن كان قريبا من التوصل إلى اتفاق جديد بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، ومن بين هذه الأسماء السلوفاكي ميروسلاف لايجاك، الرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الاتحاد الأوروبي سبق غوتيريش، وعين لايجاك مبعوثا خاصا للحوار بين صربيا وكوسوفو.

وطرح اسم وزير الخارجية التونسي السابق خميس الجهيناوي، لخلافة سلامة، خاصة وأنه مُطلع بشكل جيد على تفاصيل الأزمة الليبية، باعتبار أن بلاده من أكثر الدول المتأثرة بالأوضاع في جارتها الشرقية. وذكرت مصادر إعلامية، أنه بعد مضي أسبوع من استقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، عيّن غوتيريش نائبة سلامة، الأميركية ستيفاني ويليامز، التي تجيد اللغة العربية، قائمة بأعمال البعثة الأممية هناك، إلى حين تعيين مبعوث جديد، رغم أنها كانت من الأسماء المطروحة لخلافة سلامة، لكنها لم تحظ بالتأييد الدولي الكافي.

كما تم طرح اسم وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة، لتولي مهمة البعثة الدبلوماسية، واشترطت الجزائر موافقتها على هذا التعيين لحل النزاع، حيث قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الجزائرية، محند أوسعيد بلعيد، في بيان يوم 21 أبريل المنقضي إنه "لا يمكن أن يتم أي شيء في ليبيا دون موافقة الجزائر أو ضدّ مصالح البلاد".

ولفت بلعيد إلى أن عدم تعيين لعمامرة مبعوثا إلى ليبيا "ليس فشلا للجزائر، بل فشل للأمين العام الذي لم يستطع أن يختار رجلا مشهودا له بحل الأزمات". ويبقى الإجماع على مرشح بعينه أكبر عائق أمام اختيار مبعوث أممي جديد إلى ليبيا، رغم أن الأزمة الحالية لا تحتمل المزيد من التأخير، وتقرّ الأمم المتحدة بمواجهة بعض الصعوبات في الحصول على شخص يمكنه نيل الإجماع الضروري من الجميع.

وسبق أن أعرب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي، عن أسفه إزاء التقاعس عن تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة إلى ليبيا مما يؤجل الحل السلمي للنزاع الدموي في البلد وما ترتب عليه من آثار وخيمة على الشعب خاصة في ظل انتشار وباء كورونا.

> يبقى الإجماع على مرشح بعينه أكبر عائق أمام اختيار مبعوث أممي جديد إلى ليبيا رغم أن الأزمة لا تحتمل التأخير

وأضاف شرقي أن "التقاعس عن تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يطرح الكثير من التساؤلات لدى الفاعلين والمهتمين بالشأن الليبي"، متسائلا حول "ما إذا كانت الجهود المبذولة تهدف فعلا إلى إيجاد حل نهائي للأزمة الليبية أم هي مجرد مساع أنانية لتحقيق مصالح وأجندات ضيقّة على حساب مصير الشعب الليبي؟".

ميليشيات بعقيدة تركية

# ضغوط لإقالة وزير العدل تربك توازن الحكومة المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط – تسبب مشروع القانون المتعلق بتقنين استعمال مواقع التواصل الاجتماعي بالمغرب الذي قدمه وزير العدل محمد بنعبد القادر، في جدل سياسي كبير دفع عدة أطراف إلى المطالبة بإقالته من الحكومة وخروج حزبه الاتحاد الاشتراكي من الائتلاف الحاكم. ولتفادي حملة الضغوط ضده طالب بنعبد القادر، رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني بتأجيل مناقشة قانون ضبط منصات التواصل الاجتماعي، معللا ذلك بضرورة فتح نقاش مع كافة الجهات المعنية، لكنْ أصوات سياسية وحقوقية تطالب بسحبه نهائيا عوض تأخير مناقشته.

ويرى هؤلاء أن تأخير مناقشة القانون "مجرد مناورة سياسية للحيلولة دون إسقاطه".

واعتبر عبداللطيف وهبي، أمين عام حزب الأصالة والمعاصرة، أكبر أحزاب المعارضة، أن قرار وزير العدل تأجيل مناقشة مشروع القانون عوض سحبه "قرار خاطئ"، مطالبا بإقالة الوزير. وقال "مشروع القانون مصيبة لا مثيل لها، والوزير ضرب مرجعيته الاشتراكية، وأراد ضرب حالة الإجماع التي نعيشها في ظل الجائحة، وبالتالي لا يكفي سحب مشروع القانون فقط، ولكن لا بد من إقالته".

وكان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 19 مارس الماضي قد صادق سرا على مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، والذي يحمل عقوبات سجنية ومالية في حق المخالفين.

وبعد المطالبة بإقالة الوزير من الحكومة طالب عدد من أعضاء حزبه من رئيس المكتب السياسي للحزب ادريس لشكر، بإقالة الأخير من الحزب أو دفعه إلى تقديم استقالته.

ويرى هؤلاء أن بنعبد القادر "أثر في صورة حزبهم الذي طالما دافع عن حرية الرأي والتفكير"، فيما ذهب لشكر إلى القول إن "الحزب لم يحسم في مشروع القانون وأن المسؤولية تتحملها الحكومة بأكملها وليس وزير العدل وحده".

واعتبر أن "الحملة التي تعرض لها الوزير وحزبه ليست منصفة".